

# امرأة اخترقت الرئاسة وتلاعبت بكبار مسؤولي الجزائر

## مدام مايا

### القضاء يكشف لجزيرة بوتفليقة



● القضاء الجزائري يزيع الستار عن أحد أركان نظام بوتفليقة، الذي يعتبر الدمار الثاني الذي ضرب البلاد بعد دمار العشرية الدموية، بعد أن كشف عن خيوط اللعبة التي كانت تديرها نشاشي زليخة شفيقة.



● مزاعمها بكونها ابنة رئيس الجمهورية تبقى للجزيرة الأكبر، كون محمد روقاب، السكرتير الشخصي لبوتفليقة، وشقيقه سعيد والوزير عبدالمغني زعلان، كانوا على علم بالمرأة.

المسؤولين الساميين في الدولة، خاصة وانها لا تتردد في تقديم نفسها على انها ابنة رئيس الدولة من زوجته السويسرية، الأمر الذي أتاح لها تكوين ثروات طائلة وعقارات في الداخل والخارج.

#### عالم الظل

كما أوضحت التحقيقات أنها قامت بتبويض عائداتها المالية، ضمن ما اصطلح عليه قانونيا بتكوين جماعة إجرامية منظمة، تخصصت في الاستثمارات وشراء العقارات في أموال أخرى بالعملة الصعبة إلى الخارج خاصة نحو إسبانيا، حيث كانت تستفيد من تواطؤ بعض الموظفين على مستوى المطار الدولي، وهي الأموال التي وظفتها في شراء عقارات وفتح حسابات بنكية في عدد من الدول الأوروبية، على غرار إسبانيا.



**القضية تكشف عن هشاشة المؤسسات الرسمية وسهولة اختراقها، فضلا عن نمطية إدارة الشأن العام بالبلاد، بحيث كان كل ما هو بوتفليقي، لا يرد له طلب حتى ولو كان على حساب القانون ومصالح الدولة، وأن الفساد كان عقيدة قائمة عموديا وأفقيا**

وإذ يستقبل القضاء الجزائري العديد من قضايا النصب والفساد تورطت فيها نساء، لكن ذلك يبقى في مستويات دنيا، ولم يحدث أن تلاعبت امرأة بهذه الجرة والشجاعة على مسؤولين كبار في الدولة، ووفق ذلك زعمت الانتماء إلى عائلة الرجل الأول في الدولة الذي يعرفه الجميع بكونه وحيدا، وليس في ذمته عائلة أو أبناء.

ومع ذلك تكشف القضية عن هشاشة المؤسسات الرسمية وسهولة اختراقها، فضلا عن نمطية إدارة الشأن العام بالبلاد، بحيث كان كل ما هو بوتفليقي، لا يرد له طلب حتى ولو كان على حساب القانون ومصالح الدولة، وأن الفساد كان عقيدة قائمة عموديا وأفقيا، وإلا ما تمكنت امرأة لا أحد يعرف عنها شيئا في دوائر السياسة والإعلام، من أن تخترق مؤسسة الرئاسة وتلاعب بمسؤولين كبار وتكون ثروة طائلة.

وقدم السلطة الجديدة التي لا تتوانى في فتح كل الملفات التي تدين أسلافها، وحين تغفلت الشكوك حول هوية المرأة في المحيط المقرب من بوتفليقة، كان بالإمكان غلق الملف بنسختي الوسائل، فقد كان سعيد بوتفليقة هو الحاكم الفعلي للبلاد، بالنسبة عن شقيقه المنتخب، لكن الرجل اختار أن يعالج القضية بطريقته الخاصة، لما باعد بين المشككين في هوية المرأة وبينها دون المساس بمصالحها وامتيازاتها ونفوذها.

وجاء في المحاضر القضائية أن "الوزير السابق المسجون عبدالمغني زعلان، الذي كان واليا حينها لولاية وهران، اتصل بشقيق الرئيس السابق سعيد بوتفليقة وطلب منه حقيقة ابنة الرئيس، لينفي الأخير تماما علاقتها بأخيه ويطلب منه ومن الغازي تجميد كل قرارات الاستفادة التي تحصلت أو كانت ستتم لها، مقابل ترقيتهما إلى مناصب هامين، وهو فعلا ما حدث بعد شهرين فقط حيث عينا في مناصبي وزير الأشغال العمومية ووزير العمل".

وهو ما يبقى نقاط ظل أخرى حول هذه الشخصية، التي ظلت تحظى بحماية محيط بوتفليقة، رغم أنها زعمت الانتماء إلى العائلة، ويعلم أقرب العاملين معه، مما يطرح فرضية التواطؤ معها لأغراض غير معلومة لحد الآن.

استطاعت نشاشي زليخة أن تربط علاقات بمسؤولين وموظفين ساميين في الدولة، ومكثها نفوذها من ابتزاز مقاولين ورجال أعمال وحملهم على دفع رشاوى ومزايا وأموال، مقابل التدخل لصالحهم لدى

**التحقيقات تبين أن المرأة قامت بتبويض عائداتها المالية، ضمن ما اصطلح عليه قانونيا بتكوين جماعة إجرامية منظمة، تخصصت في الاستثمارات وشراء العقارات في الضواحي الراقية بالعاصمة، وتهريب أموال أخرى بالعملة الصعبة إلى إسبانيا**



على رجال السلطة. وذكر تقرير محلي "زاح الجميع ينتظر دخول المتهمه إلى قاعة الجلسات، فكانت المرأة الوحيدة بين المتهمين بعبارة سوداء وخمار أبيض. شعر أشقر خرجت بعض من خصلاتها، بيضاء البشرة، وتجاويد توحى إلى سنها الذي تجاوز الستين، وبمجرد دخولها قاعة الجلسات راحت تلوح بيديها لتحتي شابتين في مقبل العصر، اتضح في ما بعد أنهما ابنتاهما المتورطتان بدورهما في القضية".

وأضاف "بعد قرار المحكمة بتاجيل القضية اندفعت البنات نحو والدتهما، وحاولتا التقرب منها لإلقاء التحية، غير أن مصالح الأمن قاموا بمنعهما ما جعل مدام بديلة تنفجر في وجههم، وتتوسل القاضي: لماذا سيدي القاضي؟ سبعة أشهر لم أر ابنتي لماذا أمع من الحديث إليهما... ما جعل البناتين تجهشان بالبكاء وتهمان بمغادرة المحكمة".

وبينت التحقيقات حول المرأة القابضة في السجن تحسبا لمحاكمتها، أن "مدام مايا" التي أوهمت ولاة جمهورية (محافظة) ومسؤولين كبار في الدولة بأنها ابنة بوتفليقة، من زوجته السويسرية، وذلك بغية الحصول على عقارات وامتيازات غير مستحقة، وهو ما مكثها من أراض وفيلات في الداخل والخارج وأماك عينية وأرصدة منتخفة في بنوك محلية وخارجية. واعترفت للمحققين بأنها على علاقة بنافذين في الدولة، ومنهم روقاب الذي تعرفت عليه العام 2004، والذي عرفها بدوره

على الرئيس ومقربيه، كشقيقه ومستشاره الشخصي المسجون سعيد بوتفليقة. غير أن اللبس في لجزيرة ابنة الوهمية لبوتفليقة، يبقى قائما، فقد كان بالإمكان كشف أطوار مدام بصفقة أو الحصول على مزية، أثارت ضجة في الأوساط الجزائرية غير المتعوده على هذا النوع من الروايات النسوية، فإن الفضول دفع الكثير لتابعة القضية ومشاهدة هذه المرأة التي ضحكت

الأخيرة فقط.

بغرب العاصمة، حيث تم الكشف عن جزء من الثروة المربية، والتي تمثلت في نحو مليون دولار من العملة المحلية وأكثر من ربع مليون دولار من العملة الصعبة، فضلا عن 17 كغ من الذهب.

ويبدو أن المرأة التي أخافت مسؤولين كبار في نظام بوتفليقة، قد انهارت أمام المحققين بعدما كشفت عن تورط وزراء ومسؤولين أمنيين وأفراد نافذين في المجتمع، وعلى رأسهم الوزيران السابقان محمد الغازي وعبدالمغني زعلان، ومدير الأمن السابق والمسجون حاليا الجنرال عبدالمغني هامل، وبرلمانيون وأشخاص آخرون.

وحسب تقارير المحاكمة المستمرة، فإن الشبكة ملاحقة بتهم "مخالفة أحكام التشريع والتنظيم الخاصين بالصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج، تبويض الأموال في إطار جماعة إجرامية منظمة، وإساءة استغلال الوظيفة واستغلال النفوذ".

وأفضت التحريات الأمنية إلى ضبط أفراد الشبكة المتصلة بالوقائع المجرمة، والتي تتلخص في قيام بعض الأطراف باستغلال نفوذ إدارات في الدولة للحصول على مبالغ مالية غير مستحقة، لقاء قيام هؤلاء الموظفين والإدارات بإصدار قرارات تعود بالمنفعة العامة. اختارت البقاء خارج الأضواء وكانت تتمتع بدعم ومساعدة ديوان الرئيس السابق، وتبقي مزاعمها بكونها ابنة رئيس الجمهورية للجزيرة الأكبر، كون محمد روقاب، السكرتير الشخصي لبوتفليقة، والمستشار الشخصي له وشقيقه سعيد بوتفليقة، كانا على علم بالمرأة.

وقد اعترف وزير العمل السابق محمد الغازي، في إفادته أمام المحققين بأنه "قام بتنفيذ أوامر روقاب، المستشار برئاسة الجمهورية وسكرتير بوتفليقة، لتخمس قطعة أرض بغية إقامة مركز تسليبي، لما كان يشغل منصب محافظ ولاية الشلف"، الأمر الذي يوجب إلى أن عمر الشبكة وتاريخ المرأة في اللعبة يعودان إلى سنوات ماضية وليس خلال الأونة الأخيرة فقط.

#### ابنة وهمية

وبنفس التهمة "منح قطعة أرض"، يتابع الوزير السابق ومدير حملة بوتفليقة في الانتخابات الملقاة، في أبريل العام الماضي، عبدالمغني زعلان، حين كان واليا في محافظة وهران، في حين تمت مساعلة مدير جهاز الأمن السابق الجنرال المسجون عبدالمغني هامل، على تخصيص أفراد من وحدة أمنية لحماية الشخصيات، من أجل حماية "مدام مايا". ولأن المرأة التي تمكنت من استغلال مسؤولين ووزراء في مناصبهم للظفر بصفقة أو الحصول على مزية، أثارت ضجة في الأوساط الجزائرية غير المتعوده على هذا النوع من الروايات النسوية، فإن الفضول دفع الكثير لتابعة القضية ومشاهدة هذه المرأة التي ضحكت



صاير بليدي  
صحافي جزائري

قبل أن يسقط نظام الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة في ربيع العام 2019، لم يكن الجزائريون يعرفون شيئا عن مدام "مايا"، وليس في مخيالهم غير أن الرئيس الذي حكمهم لعقدين كاملين لا يحظى بأسرة ولا بأبناء.

إلا أن الكواليس في هرم السلطة كانت تقدم السيدة على أنها ابنة بوتفليقة، ويفرغ لها المسؤولون السجاد الأحمر أيضا حلت وارتحلت، بما فيها المساعدة على الإغتراف من المال العام والإقامة في محمية الدولة، والحماية باعوان الدولة، إلى غاية كشف القضاء عن خيوط المرأة للجزيرة.

أزاح القضاء الجزائري الستار عن واحدة من أركان نظام بوتفليقة، الذي يعتبر الدمار الثاني الذي ضرب البلاد بعد دمار العشرية الدموية، بعد أن كشف عن خيوط اللعبة التي كانت تديرها نشاشي زليخة شفيقة، بعدما أقرت كبار المسؤولين في الدولة بمن فيهم من يزعمون القرب من حلقة الرئاسة، بأنها ابنة الرئيس.



**مدام «مايا» يعرف عنها أنها كانت تحظى بثقة ودعم رموز النظام، بعد أن تمكنت من نسج شبكة علاقات متداخلة مع مسؤولين ساميين في الدولة، فكونت لنفسها ثروة طائلة من الأموال والعقارات قبل أن يُفضح أمرها**

واستطاعت مدام "مايا" التي كانت تحظى بثقة ودعم رموز النظام، أن تنسج شبكة علاقات متداخلة، لاسيما أنها على حد كبير من الجرة والشجاعة على إيهام مسؤولين ساميين في الدولة دون خوف ولا وجل، فكونت لنفسها ثروة طائلة من الأموال والعقارات قبل أن يفضح أمرها وتجبر للفضاء، في حلقة جديدة من مسلسل الدمار الذي سلط على البلاد.

#### نقطة ضعف الدولة

ظلت تلك المرأة للجزيرة تدير لعبتها في صمت ولتوقيت غير معلوم، إلى غاية سقوط السند الذي كانت تحتمي به، وتغير رموز النظام الحاكم، فكانت معلومات بسيطة كافية لجهاز القضاء ومصالح الأمن لأن تتحرك وتقوم بتفتيش منزل السيدة في إقامة الدولة "موريتي"